بحث رقم ٤٣

علم شرح الحديث ومراحله التاريخية بين التقعيد والتطبيق

د. أحمد بن محمد بن حميد*

الحمد لله الذي شرح الصدور بالإيمان، وبين لنا طريق النجاة بالوحيين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أقام الله به الحجة، وبين به المحجة، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأزواجه الأطهار، وأصحابه الأخيار. أما بعــد!

فإن المكتبة الشرعية تحفل بتراث ضخم من الكتب العلمية، والآثار الموسوعية، ومن أجل هذه الكتب المصنفات التي اختصت بشرح حديث النبي ﷺ حيث أقبل العلماء منذ القديم إلى حديثه – الذي هو قرين كلام الله – يأخذون منه الحلال والحرام، والواجب والمندوب، والممنوع والمكروه، والأدب والتوجيه، والشرح لمحكم التنْزيل، وتنوعت في ذلك التصانيف، وتعددت فيه الكتب، ليتكون لدى الناس مجموع تنضوي هذه الكتب تحته اسمه وهو علم شرح الحديث، و لم يكن هذا العنوان لاحقاً بسبب وجود هذه الكتب والتصانيف، بل هو سابق لها عليه تأسست وبه قامت ،وكان لها عند الناس قبول عظيم لعظم الحاجة إليها، إذ قد بدأت أسسه وقواعده تنشأ من العهد النبوي الكريم، وقد اهتم العلماء بعلوم الوحيين فجعلوا لهما قواعد وأصول ليتكون علمان علَمان هما علوم القرآن وعلوم الحديث. ومن يتأمل أنواع العلم الأول يجد علم تفسير القرآن ظاهراً بتعريفه، وتأصيل قواعد، وبيان لتاريخه وتقسيم لأنواعه ... إلخ، وكان بالمثل ضرورة أن يكون علم شرح الحديث متصدراً المكان مثله في كتب علوم الحديث، ولكن المتصفح لكتب المصطلح لا يجد عنواناً لعلم من علومه يحمل اسمه، اللهم إلا ما

* كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، بأبها – المملكة العربية السعودية.



هو مبثوث لجانب من جوانبه، أو قاعدة من قواعده أو متعلق من متعلقاته، وإن كان بعض الشراح قد عقدوا في مقدمات كتبهم جوانب يسيرة من متعلقات هذا الفن، إلا أني لم أجد مجموعاً يضم أشتاته أسوة بعلم التفسير، ولا يخفى على المطالع فضلاً عن المتخصص أهمية هذا العلم لضرورته، فوضع هذا المجموع ضرورة تبعاً لضرورة هذا العلم، ولم أجد – على طول البحث – هذا المجموع إلا في فصول يسيرة عن كتب الشروح وأنواعها عند المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي، وبسط الكلام عن هذه الكتب وأنواعها شيخنا د/ أحمد معبد عبدالكريم في مقدمة تحقيقه للنفح الشذي، فأردت أن أشارك بوضع هذا البحث – على ضعف الحال وقلة البضاعة – لعلها تفتح المجال لدراسات أعمق، وتشعبات للعلم أوسع، وسرت في هذا البحث على الخطة التالية:

مقدمـــة.

الفصل الأول: في حدود علم شرح الحديث وأهميته وفيه مباحث:

المبحث الأول: تعريف علم شرح الحديث وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف علم شرح الحديث في اللغة

المطلب الثاني : تعريف علم شرح الحديث في الإصطلاح

المبحث الثاني: أهمية علم شرح الحديث وصوره

المطلب الأول: أهمية علم شرح الحديث

المطلب الثاني: صور الشرح الحديثي

الفصل الثاني: تاريخ علم شرح الحديث والتصنيف فيه

المبحث الأول: تاريخ علم شرح الحديث تقعيداً

المبحث الثاني: تاريخ علم شرح الحديث تطبيقاً وفيه مطلبان

المطلب الأول: الشرح الحديثي قبل عصر التصنيف

المطلب الثاني: الشرح الحديثي بعد عصر التصنيف

وليس المقصود من البحث بيان وتاريخ كتب الشروح وتعريفها، بل المراد الكلام في شرح الحديث كعلم، وكتب الشروح كنتاج لهذا العلم، وكانت أبرز ملامح المنهج ما يلي:

١- عزوت الآية بذكر رقمها واسم السورة عقب إيرادها .

٢- عزوت التخريج إلى الكتاب والباب والجزء إذا كان الحديث في الكتب الستة، فإن ذكرت الرقم بين قوس فهو رقم الحديث في الكتاب، وإن جردته فهو رقم الصفحة، وإن كان من غير الكتب الستة اقتصرت على الجزء والصفحة أو الرقم بالقيد المذكور.

٣- ما أوردته من أحاديث وكان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اقتصرت بالعزو إليهما عن العزو إلى غيرهما، وكذا الحكم عليها، إذ وجودها فيهما كاف عن الحكم بصحته، وأما ما كان في غيرهما فأخرجه ثم أحكم على سنده حسب علمي، مع الاستعانة بحكم أهل العلم عليه إن وجد.

٤- ترجمت لبعض الأعلام الذين استشهدت بكلامهم وأغفلت البعض لشهرتهم.

٥- عند كلامي عن تاريخ العلم وتقسيمه على العصور اهتممت بتتبع الظواهر الجديدة في كل عصر، ولم أتتبع تاريخ هذه الظواهر على امتداد العصور اللاحقة، لأن هذا يحتاج إلى بحث مستقل، ومثله أني لم أتعرض لمنهج الشراح في كتبهم فذاك بحث آخر مثل سابقه.

الفصل الأول
حدود علم شرح الحديث وأهميته

المبحث الأول: تعريف علم شرح الحديث:

المطلب الأول: تعريف الشرح في اللغة:

الشرح مصدر شرح يشرح شرحاً، وأصله في اللغة من قطع اللحم عن العضو، والقطعة منه شرحة وشريحة، والشريحة هي: القطعة من اللحم مرققة مبسوطة، يقال: شرَح اللحم وشرّحه إذا بسطه. وشرح الشيء إذا وسّعه كما قال الرحمن الرحيم جل ذكره: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] أي يوسعه له، ويوفقه ويزين عنده ثوابه. وشرح بمعنى فتح، شرح الشيء يشرحه شرحاً فهو مشروح وكل ما فتح من الجوهر فهو مشروح: يقال: شرحت المسألة إذا فتحت المنغلق منها، وبينت المشكل من معناها. ويأتي بمعنى الكشف، يقال: شرح فلان أمره إذا أوضحه، ومنه شرحت الحديث: إذا فسرته وبينته

وأوضحت معناه ويأتي بمعنى الفهم والحفظ والبيان والافتضاض للأبكار. والجامع لهذا فيما يتعلق بموضوع البحث: البيان والإيضاح والكشف وفتح المستغلق من الكلام، وبسط الكلام من أجل ذلك والتوسع فيه[1].

وأما الحديث:

فهو في اللغة ضد القديم، وهو الجديد من الأشياء، حدث يحدث حدوثاً وأحدثه فهو محدث وحديث، وهو الخبر يأتي على القليل والكثير، سمي حديثاً لأنه يتجدد ويقع بعد أن لم يكن، فهو جديد لأن الحديث هو الطري من الثمار[2].

وهو في الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية. وعند إمعان النظر فإن الأولين أطلقوا هذا الاصطلاح على أقوال الصحابة والتابعين، وهذا قبل استقرار الاصطلاح[3].

ويلاحظ أيضاً في كلام أهل العلم أنهم يطلقون هذا الاصطلاح على جملة الأحاديث بإسنادها ومتنها، فتوارد عندهم في عدد محفوظات الأئمة أنه يحفظ كذا وكذا حديث، فإنهم لا يريدون المتن فقط بل يقصدون المتن والأسانيد التي رُوِيَ بها، فإن الإسناد قد ينتهي إلى متن محال لمتن آخر بلفظه أو معناه أو نحوه، ومع ذلك يطلق عليه حديث.

وكأن كلمة "حديث" هنا يراد بها ما يتحدث به الراوي من كلام منسوب بسنده إلى النبي ﷺ.

ويلاحظ أن علماء الاصطلاح قسموا علم الحديث إلى علوم متعلقة بالسند والمتن، والسند والمتن مجموعاً يسمى عندهم حديثاً.

المطلب الثاني: شرح الحديث في الاصطلاح:

عندما يُطلق هذا التركيب الإضافي، فإنه ينصرف – في أذهان عامة أهل العلم – إلى كشف معاني الحديث وبيان المراد منه أسوة بعلم التفسير عند إطلاقه[4].

---

[1] انظر هذه المعاني وشواهدها: **غريب الحديث** للحربي: ٢٩٠/١، **معالم السنن**: ٨١/٣؛ **المخصص**: ٣٧/٢، ١٣٤/٤، ١١٢/٥، **المفردات**: ص٣٧٨، **الصحاح**: ٣٣٧/١، **تفسير القرطبي**: ١٢٣٠/١، **لسان العرب**: ٢٩٢/٢، **المصباح المنير**: ١١٧، **القاموس المحيط**: ٢٣١/١.

[2] انظر هذه المعاني في: **مفردات القرآن**: ص١٥٨، **الصحاح**: ٢٦٣/١، **المصباح المنير**: ٤٨/١، **لسان العرب**: ٥٨١/١.

[3] انتظر **فتح المغيث**: ١٠/١، **شرح شرح النخبة**: ص١٤٣، **الوسيط**: ص١٥.

[4] انظر معنى التفسير في **البرهان في علوم القرآن**: ١٤٩/٢.

وإنما خص هذا العلم بإطلاق كلمة الشرح دون التفسير أو التأويل مع أنهما واردان في كلام أهل العلم لأمرين:

١- أن أكثر أهل العلم مضوا إلى التفرقة من جهة التسمية فمضوا فيما يتعلق بالقرآن بمسمى التفسير، وما يتعلق بالحديث الشريف بمسمى الشرح، ويدل على هذا تسمية الكتب الواردة في الفنين.

٢- أن متعلقات الشرح تتناول السند والمتن، ولا مدخل للتفسير والتأويل إلا في الألفاظ والمعاني.

وقبل أن يتم وضع تعريف لهذا العلم، فلا بد من استظهار كلمة الشرح عند المحدثين، وإلى أي شيء تتجه، فيلاحظ ما يلي:

أ- أن كلمة الشرح تتوجه إلى الشرح المتني، وهذا واضح كما تقدم بيانه آنفاً[١].

ب- تتوجه كلمة الشرح إلى الناحية الإسنادية فمن ذلك ما ذكره الإمام مسلم رحمه الله، بعد أن استشهد لتقوية مذهبه بعدم اشتراط إثبات السماع بين الراويين اللذين توفرت لديهما دواعي السماع مع سلامة الراوي الأدنى من وصمة التدليس في الإسناد المعنعن يقول:

"وكان هذا القول الذي أحدثه القائل الذي حكيناه في توهين الحديث بالعلة التي وصف أقلَّ من أن يعرّجَ عليه، ويثار ذكره إذ كان قولاً محدثاً، وكلاماً خلفا لم يقله أحد من أهل العلم سلف، ويستنكره من بعدهم خَلَف، فلا حاجة بنا في ردّه بأكثر مما شرحنا"[٢].

ويلاحظ أن ما سبق شرحه كان شواهد إسنادية أوردها لبيان مذهبه. وقال الحاكم في المعرفة في نوع المتشابه من الأسماء، وذلك عندما ذكر رواية أبي إسحاق الهجري والسبيعي عن أبي الأحوص، قال: "فإن الفرق بين حديث هذا وذاك عن أبي الأحوص يطول شرحه"[٣]. وشرح هذا لا يكون إلا بالشواهد الإسنادية لا محالة.

ج- يتوجه اصطلاح الشرح إلى الشرح المتني والسندي معاً، فهذا الإمام مسلم رحمه الله أيضاً بعد أن ذكر أصناف الرواة الذين يخرج عنهم في الصحيح، وماذا يقبل من رواياتهم، قال: "وقد شرحنا مذهب الحديث وأهله بعض ما يُتوجَّه به من أراد سبل القوم، ووفِّق له، وسنَزيد

---

[١] وانظر كلام الطحاوي في **شرح معاني الآثار**: ٢٩٢/١، **المستدرك**: ١٥٦/٢.

[٢] **مقدمة صحيح مسلم**: ص٦٨١.

[٣] **معرفة علوم الحديث**: ص٢٣١.



– إن شاء الله – شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح"[1].

وهذا الشرح يشمل الأمرين، لأن مسلماً رحمه الله شرحه بالرواية لا من كلامه هو، ويظهر هذا للمتأمل ففي كل سند ما ليس في الآخر، وكذا في كل متن.

وقال الحاكم رحمه الله بعد أن أورد في مستدركه أحاديث الحجامة، ومنها حديث أبي موسى ﷺ قال: "حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وفي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد مستقيمة مما يطول شرحه في هذا الموضع"[2].

ومن هنا فإن وضع تعريف لهذا العلم من الصعوبة بمكان، لا سيما أني لم أجد أحداً – في حد ما اطلعت عليه – تعرض لهذا، فكان الملجأ في ذلك الرجوع إلى كتب أصول التفسير وعلوم القرآن، لمعرفة أقوال أهل العلم في تعريف التفسير، ومن ثم القياس عليه بما يتوافق مع حال الحديث النبوي، ووجدت عدة تعريفات يمكن أن نعرف بها هذا العلم:

أولاً: فهم الحديث الشريف من جهة دلالته على مراد رسول الله ﷺ حسب الكيفية التي ورد بها وفق الطاقة البشرية[3].

فبقول: (الحديث الشريف) خرجت العلوم الأخرى الباحثة في أحوال غيره، كعلم التفسير للقرآن الكريم، وعلم أصول الفقه للفقه وغيرها.

وبقول: (من حيث دلالته على مراد رسول الله ﷺ)؛ إذ أنه المراد بالشرح، وقيد بقول (بحسب الكيفية التي ورد بها) حتى لا تخرج العلوم التي لها علاقة بالشرح السندي مثل مصطلح الحديث؛ إذ أنه متعلق بالحديث من جهة قبوله ورده، والتخريج والمتعلق بمعرفة مخرج الحديث ونحوها من علوم الحديث المختلفة التي لها علاقة بالحديث المشروح.

وبقول: (قدر الطاقة البشرية) حتى لا يقطع أن المراد من المشروح هو مراد النبي ﷺ في الواقع ونفس الأمر، ولا سيما في الغيبيات والمتشابهات.

وهذا التعريف يكاد أن يكون منطبقاً على هذا العلم إلا أني استشعر قصوراً في قولي: (حسب الكيفية التي ورد بها)، ففيها شيء من التكلف.

---

[1] **مقدمة صحيح مسلم**: ص٦٧٤. وقد اختلف هل التزم رحمه الله بهذا وأهل التحقيق أنه التزم به وطبقه لمن يتمعن الصحيح. وانظر شرح النووي على الصحيح: ٢٣/١، وكتاب عبقرية الإمام مسلم في صحيحه.

[2] **المستدرك**: ٤٣٠/١.

[3] **مستفاد من تعريف الكافيجي لعلم التيسير في التفسير**: ص١٥٠. وانظر **مناهل العرفان**: ٤٧١/١ .

ثانياً: فهم حديث رسول الله ﷺ وبيان سنده ومعانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من العلوم المختلفة[1].

وهذا التعريف وصف للعلم لأن الفهم لا يكون إلا بعد البيان وهنا عموم في قول (العلوم المختلفة) فيما يحتاج إليه لفهم الحديث .

ثالثاً: علم يبحث فيه عن أحوال الحديث الشريف من جهة سبب وروده وسنده وأداءه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام[2].

وهذا كذلك وصف للعلم، وقصر لنواحي الشرح في هذه الأمور، وعلى دلالة هذه التعاريف على المراد، فإنه يمكن أن يقال أن هذا العلم هو:

علم البيان السندي والمتني للحديث الشريف:

"فعلم البيان" ههنا تركيب إضافي يتميز به هذا العلم عن سائر علوم الحديث.

"والبيان السندي والمتني" أي الإيضاح والكشف وفتح المستغلق منهما مع بسط الكلام من أجل ذلك والتوسع فيه كما هو ملاحظ من التعريف اللغوي .

وهذا يشمل كل متعلقات السند والمتن التي تحتاج إلى بيان بالاستعانة بالعلوم المختلفة التي تعين على البيان سواء من علوم الحديث، أو من العلوم المساعدة من لغة ونحو وصرف وبلاغة وأصول وتفسير وعقائد وفقه وغيرها.

و"الحديث" وإن بينت فيما مضى أن الإسناد والمتن ينصرف على الحديث، فإنما قصدت به ههنا المعنى الاصطلاحي السابق ذكره، فيخرج به شرح غيره من آثار.

على أنه لا بد من التنبه أن هذا التعريف ينطبق على العلم نفسه، إذ قد يختلط عند البعض فيتوهم أنه متوجه إلى كتب شروح الحديث المختلفة، فإن هذه الكتب قد يتوفر فيها جانب على حساب آخر، وإشباع فرع دون الفروع الأخرى، وتختلف في البسط والإيجاز والطول والقصر .

---

[1] انظر **البرهان في علوم القرآن**: ١٣/١.

[2] **مناهل العرفان**: ٤٧١/١.

المبحث الثاني: أهمية علم شرح الحديث وصوره:

المطلب الأول: أهمية علم شرح الحديث:

تقرر لدى المسلم أن السنة المشرفة وحي من الله كما قرر ربنا جلّ ذكره: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ۞ إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣، ٤]. وهي قرينة كتاب الله، فهي الحكمة المقرونة في الذكر الحكيم مع الكتاب الكريم[١].

وتقرر أيضاً أن السنة ضرورة دينية، لا يكون المرء مؤمناً إلا باعتقاد ذلك عقيدة، وبالاتباع لها عملاً[٢]، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله: "فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله ﷺ سننه بفرض الله طاعة رسوله ﷺ على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه، ومن قبل عن رسول الله ﷺ قبل لما افترض الله من طاعته، فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ القبول لكل واحد منهما عن الله، وإن تفرقت فروع الأسباب التي قبل بهما عنهما كما أحلّ وحرّم وفرض، وحدَّ بأسباب متفرقة"[٣]، فكان فهم السنة ومعرفة دلالات ألفاظها واستنباط الأحكام، والآداب منها، ومعرفة ما تدل عليه، مع التثبت من ورودها والكيفية من طريقة نقلها تابع لتحقيق هذه الضرورة العظيمة التي يتحقق بها معنى أشهد أن محمداً رسول الله، ركن الشهادة الثاني الذي لا يصح إسلام إنسان إلا بها.

وقد حثّ النبي ﷺ على فهم وتدبر السنة في مواضع كثيرة وأحاديث عديدة، اقتصر منها على حديثين كريمين:

أولاً: عن زيد بن ثابت ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «نضّر الله امرءً سمع مني حديثاً حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»[٤]. وهذا حديث

---

[١] البقرة: ١٢٩، ١٥١، آل عمران: ١٦٤، النساء: ١١٣، الأحزاب: ٣٤، الجمعة: ٢. وانظر **الرسالة** للإمام الشافعي رحمه الله: ص٣٢، ٢٧٦، ٩٣.

[٢] انظر كتاب **حجية السنة** للدكتور عبدالغني عبدالخالق في فصول مطولة لتقرير هذا الأمر.

[٣] **الرسالة**: ص٣٣.

[٤] أخرجه أبو داود في العلم، باب فضل نشر العلم (٣٦٦٠) عن يحيى بن سعيد "واللفظ له"، والترمذي في العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٢٦٥٦) عن أبي داود الطيالسي، وقال: "حسن"، وصححه ابن حبان من الطريقين: ٢٧٠/١، ٤٥٤/٢، والدارمي: ٧٥/١، عن حرمي بن عمارة، والطحاوي في **شرح المشكل**: ٢٨٢/٤ عن حجاج بن محمد، والطبراني في **المعجم الكبير**: ١٤٣/٥ عن عمرو بن مرزوق، وتمام الرازي كما في **ترتيب فوائده** ١٥٧/١ عن بقية بن الوليد. ستتهم، عن شعبة، عن عمر بن سليمان بن عاصم، عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه عن زيد ﷺ به، قال ابن حجر في **موافقة الخبر الخبر**: ٣٦٨/١: حديث صحيح، وهو كما قال، وللحديث طرق عن زيد وعن جماعة من الصحابة ﷺ، وانظر تمام تخريجه في كتاب ابن حجر السابق ذكره.

جليل، وعد فيه رسول الله ﷺ بحصول النضرة لفريقين حامل حديث سمعه لما فأداه كما سمعه إلى غيره، وهذا الغير هو الفريق الثاني الذي يستنبط الأحكام ويفهم المراد مما هو في الحديث المؤدى إليه. وهذه منقبة عظيمة وفضيلة جليلة، وبوجوب الفضل لأحدهما يثبت الفضل للآخر[١]. قال الخطابي[٢] رحمه الله: "وفي ضمنه وجوب التفقه والحث على استنباط معاني الحديث، واستخراج المكنون من سره"[٣].

ثانياً: عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن مثل ما بعثني الله عز وجل به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً، فكانت منها طائفة طيبة، قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس، فشربوا منها وسقوا ورعوا، وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأً، فذلك مَثَلُ من فَقُه في دين الله، ونفعه الله بما بعثني الله به فَعلِم وعلّم، ومَثَلُ من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»[٤].

فهذا حديث بيّنَ حال السامعين لما جاء به النبي ﷺ، فما جاء به ﷺ غيث يحي القلوب، كما يحيي الغيث البلد الميت، فالسامعون منهم من هو بمنْزلة الأرض الطيبة شربت فانتفعت في نفسها، وأنبتت فنفعت غيرها، فهذا عالم عامل معلّم فقيه، ومنهم من هو بمنْزلة الأرض التي يستقر فيها الماء فينتفع به الناس، وهو عين من ذكره ﷺ في الحديث السابق بقوله: «فأدّاها كما سمعها»، ومنهم من هو بمنْزلة الأرض السبخة التي لا تقبل الماء ، فلا حفظ ولا فقه ولا عمل[٥].

---

[١] انظر **المحدث الفاصل**: ص١٦٩.

[٢] حَمْد – بفتح الحاء وإسكان الميم – ابن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي من ولد زيد بن الخطاب ﷺ، أبو سليمان الخطابي، إمام مصنف، محدث، شاعر رحّال من أوعية العلم والأدب والفضل، توفي ببست سنة ٣٨٨هـ، انظر **السير**: ٢٣/١٧.

[٣] **معالم السنن**: ٢٥٣/٥.

[٤] أخرجه البخاري في العلم، باب فضل من عَلِمَ وعلّمَ رقم (٩٧) عن محمد بن العلاء، ومسلم في الفضائل، باب مثل ما بعث به النبي ﷺ من الهدى والعلم رقم (٢٢٨٢) عن أبي بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن العلاء وأبي عامر "واللفظ له"، ثلاثتهم عن أبي أسامة، عن بريد، عن أبي بردَة، عن أبي موسى ﷺ، والكلأ من العشب من باب ذكر الخاص بعد العام؛ لأن العشب يطلق على النبت الرطب، والكلأ يطلق على الرطب واليابس معاً، وقوله: "أجادب" جمع جَدَب – بفتح الدال – الأرض الصلبة التي لا ينضب منها الماء، و"قيعان" بكسر القاف، جمع قاع، وهو الأرض المستوية الملساء التي لا تنبت. انظر **شرح النووي على مسلم**: ٤٦/١٥، **وفتح الباري**: ١٧٦/١.

[٥] من كلام القرطبي (بتصرف) انظر **فتح الباري**: ١٧٧/١. وهذا قول من عدة تفسيرات للحديث من كلام الأئمة الكرام، انظرها في **شرح صحيح مسلم**: ٤٦/١٧، **مفتاح دار السعادة**: ٦٠/١، فتح الباري كما تقدم، **عمدة القاري**: ٢٣/٢.



وهذان النصان وغيرهما تحث حثاً شديداً على أن الثمرة من الحديث هو العمل، والعمل لا يكون إلا بفقهٍ وتدبرٍ للحديث.

قال الحاكم في المعرفة: "النوع العشرون من هذا العلم بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقاناً ومعرفة، لا تقليداً وظناً معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة هذا العلم وبه قوام الشريعة"[1].

وقال الثوري رحمه الله: "تفسير الحديث خير من سماعه"[2]، والسبب في هذا ما ذكره الخطابي بقوله: "ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين: أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة منها لا تتميز عن أختها في الحاجة، ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة، لأن الحديث بمنْزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنْزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا من بناء وعمارة فهو قفر خراب"[3].

فمن هنا تظهر أهمية فهم السنة؛ لأنها سبيل لفهم كلام الله؛ لأن أي كلام يورد دون فهم معانيه، ومعرفة مقاصده يكون من باب العبث وضياع الأوقات، هذا في كلام الناس فكيف بكلام سيد الناس صلوات الله وسلامه عليه، الذي فيه قيام دينهم ودنياهم[4]، وتحقق معنى الإيمان برسول الله ﷺ.

المطلب الثاني: صور الشرح الحديثي:

علم شرح الحديث له صور كثيرة ترجع بعد النظر إلى نوعين أساس هما:

النوع الأول: الشرح المتعلق بذات الحديث:

وله صور كثيرة ، قد تجتمع في حديث واحد ، وقد يتوافر معظمها أو آحادها وذلك بحسب الشارح، والغرض من الشرح، ومقام الشرح إلى غير ذلك، وهذا الشرح يعود إلى الحديث نفسه، دون التعدي إلى غيره بالشرح إلا بما يتمم شرح الحديث، وهذه الصور تدور غالباً على ما يلي:

أ- تخريج الحديث، وجمع طرقه، وبيان ما في كل طريق من زيادة ونقص لها ارتباط وثيق ببيان الحديث.

---

[1] **معرفة علوم الحديث**: ص٦٣.

[2] أخرجه ابن عبد البر في **جامع العلم**: ١١٤٤/٢ من طريق محمد بن العلاء سمعت حماد بن أسامة سمعت الثوري به.

[3] **معالم السنن**: ٥/١.

[4] انظر **مجموع الفتاوى**: ٢٣٢/١٣ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في أهمية تفسير القرآن الكريم.

ب- بيان درجة الحديث من جهة وروده من التواتر أو الشهرة أو العزة أو الغرابة، أو من جهة الثبوت صحة وحسناً وضعفاً مع إيراد الشواهد والمتابعات، وما في السند من علل أو تدليس وما في طرق التحمل وألفاظ الأداء.

ج- لطائف الإسناد ، والتعريف بمدار الحديث وصحابيه.

د- إيراد سبب ورود الحديث إن كان قد ورد على سبب، أو سبب تحديث الصحابي إن قد حدث به لسبب كذلك.

هـ- تفسير غريب ألفاظ الحديث، ودلالات الألفاظ، والصور البلاغية فيه.

و- الكلام على مسائل الحديث العلمية باختلاف أنواعها ويستعان على ذلك بعلوم الحديث دراية ورواية، ويتعرض لما يتعلق بالعقائد، والتفسير، وعلوم القرآن، والأصول والفقه والنحو، والتاريخ، والمغازي والسير والجغرافيا، والأدب والشعر، وسائر العلوم التي يحتاج إليها لبيان الحديث، بل قد يحتاج إلى الكلام عن الاختراعات العلمية والنظريات التجريبية وحوادث الزمان، بالإضافة إلى الوقائع الجديدة التي تحتاج إلى بيان حكمها، وفي الحديث إشارة لها.

ز- استنباط الفوائد التي يدل عليها الحديث.

هذه هي الصور المتعلقة بذات الحديث، وقد يستعان على البيان بما يلي:

١- كلام وجيز مبين بشرح إجمالي.

٢- كلام مضمن لقصة أو واقع معاش يمكن تصوير الحديث به.

وهذا النوع الذي استقر عليه اصطلاح أهل الفن بالحديث التحليلي.

النوع الثاني: شرح متعلق بمعنى الحديث.

وهذه الطريقة تقوم على جمع الأحاديث الواردة في معنى من المعاني، وتقوية الاستدلال للأحكام والآداب المتعلقة بهذا المعنى بهذه الأحاديث، كما لو أراد الشارح الحديث عن صلة الرحم - مثالاً - فيجمع الأحاديث المتعلقة بهذا الموضوع ويرتبها موضوعياً حسب ما يراه، ويورد معها الآثار وكلام العلماء المؤيد لما يريد الحديث عنه مستقوياً بهذه الأحاديث، وربما يعرض أثناء حديثه إلى جانب من الجوانب المذكورة في النوع الأول حسب الحاجة. وهذا ما يسمى بالحديث الموضوعي كما اصطلح عليه المعاصرون.

وهذان النوعان يختلفان كماً وكيفاً باعتبار المتصدر للشرح ومقامه، والمخاطبين، والداعي للشرح والظروف المحيطة به.

الفصل الثاني
تاريخ علم شرح الحديث والتصنيف فيه

المبحث الأول: تاريخ علم شرح الحديث تقعيداً:

على الرغم أن هذا العلم – بما سبق وصفه – هو المصب الذي تصب فيه سائر علوم الحديث المختلفة، وعلى الرغم كذلك من كثرة المصنفات في هذا العلم تطبيقاً، فالناظر في كتب علوم الحديث لا يجد له بهذا المسمى ذكراً، أسوة بعلم التفسير الوارد في علوم القرآن الكريم، على الرغم بأن كتب المصطلح ذكرت متعلقات هذا العلم والتي سبقت الإشارة إليها كعلوم مستقلة: مثل علم غريب ألفاظ الحديث، والناسخ والمنسوخ، وأسباب ورود الحديث، ومختلف الحديث، والتصحيف، والإدراج والقلب، وعلوم الإسناد الأخرى[١].

ويمكن أن تكون الإشارة إلى هذا العلم – وإن لم تكن بهذا المسمى – عند الحاكم في المعرفة[٢] فقال في النوع العشرين من علوم الحديث: "معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة". ثم قال: "ونحن ذاكرون في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع العلم".

وفقه الحديث وإن كان جزءً من متعلقات الشرح إلا أنه هو المقصود الأسمى، فما النظر في ثبوت الحديث، وفي اختلاف طرقه وألفاظه ثم معرفة معاني تلك الألفاظ إلا طريقاً إليه، وقد مضى الأمر في كتب المصطلح فلم تذكر هذا العلم، واقتصرت على ذكر متعلقاته التي سبقت الإشارة إليها، وأغفلت ما ذكره الحاكم رحمه الله، حتى جاء الإمام البدر بن جماعه[٣] رحمه الله فضم علم فقه الحديث مع علم غريب ألفاظ الحديث فقال: "غريب الحديث، وفقهه" فعرف الغريب ثم قال: "وأما فقهه: الكلام على ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وهذه صفة الفقهاء الأعلام كالشافعي ومالك، وفي هذا الفن مصنفات كثيرة كمعالم السنن للخطابي والتمهيد لابن عبد البر"[٤].

---

[١] مع أن كتب علوم القرآن متضمنة لعلم الناسخ والمنسوخ، وأسباب النُّزول، ومشكل القرآن وغيرها، ومع ذلك فمن علومه البارزة التي تناولها العلماء في كتبهم علم التفسير وتقعيده.

[٢] **معرفة علوم الحديث**: ص٦٣.

[٣] قاضي القضاة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، إمام جليل، عابد ورع، مصنف جم المحاسن كان محموداً في القضاء، وتوفي بمصر عام سبعمائة وثلاثة وثلاثين للهجرة، وقد جاوز التسعين. انظر **معجم الشيوخ** للذهبي: ٣٠/٢، البداية والنهاية: ١٦٣/١٤، **الدرر الكامنة**: ٢٨/٣.

[٤] **المنهل الروي**: ص٦٩.



ونقل هذا الكلام بنحوه الطيبي رحمه الله[1]، ثم[2] تابعهما الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرح النخبة، فذكر الغريب بعد الرواية بالمعنى ثم قال: "وإن كان اللفظ مستعملاً بكثرة، لكن في مدلوله دقّة، احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار وبيان المشكل منها، وقد أكثر الأئمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي والخطابي وابن عبد البر وغيرهم"[3].

وتبعه السخاوي رحمه الله في فتح المغيث، فذكر في شرحه لكلام العراقي في غريب الألفاظ: "ووراء الإحاطة بما تقدم – يعني الاعتناء بغريب الألفاظ ومعرفة معانيها – الاشتغال بفقه الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه"[4]، وفي حد معرفتي لم أجد أحداً أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل أو أدرجه بمسمى علم شرح الحديث في علوم الحديث والله أعلم.

المبحث الثاني: تاريخ علم شرح الحديث تطبيقاً:

مفصل الكلام عن تاريخ هذا العلم وتطوره يتحدد بمرحلة التصنيف في الكتب، إذ أنه ينقسم بهذا الاعتبار بمرحلة ما قبل التصنيف وما بعد التصنيف[5]، فمن هنا فهذا المبحث يمكن تقسيمه إلى مطلبين:

المطلب الأول: الشرح الحديثي قبل التصنيف في الكتب:

أ- الشرح والبيان في العصر النبوي:

كانت مهمة النبي ﷺ إذ أكرمه الله بالنبوة والرسالة تبليغ الكتاب والحكمة، وتعليمها للأمة، وهذا يقتضي الشرح وبيان المجمل، وتوضيح المشكل إلى غير ذلك مما هو من طبيعة التعليم. وقد أكد هنا نبينا ﷺ بقوله: «إن الله لم يبعثني مُعَنِّتًا ولا مُتَعَنِّتاً، ولكن بعثني معلماً ميسراً»[6].

---

[1] الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي إمام، عالم، مصنف، مناقبه جمة أنفق ثروته في وجوه الخير إلى أن افتقر آخر عمره ومات منتظراً الصلاة، في شعبان سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، انظر **الدرر الكامنة**: ٦٨/٢، والطيبي نسبة إلى طَيِّبة – بفتح الطاء وكسر الياء المشددة – انظر **تبصير المنتبه**: ٨٧٨/٣.

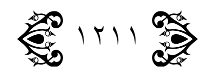
[2] **مقدمة الكاشف عن حقائق السنن**: ٣٤/١.

[3] **شرح شرح النخبة**: ص٥٠٤.

[4] **فتح المغيث**: ٥٤/٣.

[5] ولا يعتد بالتدوين، لأن التصنيف أدق من مجرد التدوين في الكتب الذي كان جزءً من الرواية كما لا يخفى.

[6] أخرجه مسلم في الطلاق باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً رقم (١٤٧٨) حدثنا زهير بن حرب، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا زكريا بن إسحاق، حدثنا أبو الزبير، عن جابر ﷺ به في حديث طويل.



ومن تأمل السنة يجد هذا الأمر واضحاً بصور كثيرة منها:

١- فصاحته ﷺ فقد بعثه الله تعالى بلسان عربي مبين ، فكان كلامه من جنس كلام سامعيه محدداً واضحاً يفهمونه ويعملون بمقتضاه كما تقول أُمُّنا الصديقة رضي الله عنها: "ما كان رسول الله ﷺ يسرد سردكم هذا، ولكنه كان يتكلم بكلام يبيِّنه فصلٌ يحفظه من جلس إليه"[1].

ومن هنا فكلامه لمن معه واضح مبين، وإن أشكل عليهم شيء اللفظ والمعنى بينه لهم عليه الصلاة والسلام، وتقدم في شرح السنة بالسنة الإشارة إلى بيان اللفظ، وأما المعاني فالأمثلة كثيرة منها لما قال ﷺ: «إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه» قيل: يا رسول الله! وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال: «يسب الرجل أبا الرجل، فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه»[2].

٢- ومن صور الشرح البيان وقت الحاجة، كما كسفت الشمس على عهده ﷺ في اليوم الذي مات فيه إبراهيم بن محمد عليهما الصلاة والسلام، فقال الناس: كسفت الشمس لموت إبراهيم؟! فقال عليه الصلاة والسلام: «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا الله»[3].

٣- ومن صور الشرح التفصيل لأحكام الصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر شرائع الدين.

٤- اتخاذ وسائل عدة للشرح والبيان لإيصال المعنى إلى أصحابه كالتطبيق العملي لما يقوله، وضرب الأمثلة، وطرح الأسئلة على السامعين ليلفت الانتباه لما يريد قوله، واستخدام الرسم .. إلى غير ذلك مما هو معلوم من سيرته عليه الصلاة والسلام وسنته[4].

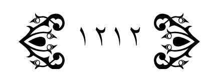
---

[1] أخرجه أبو داود في الأدب، باب الهدي في الكلام رقم (٤٨٣٩) والترمذي في المناقب رقم (٣٦٣٩) عن أسامة بن زيد "واللفظ له" وأبو يعلى (٤٣٧٦) عن يونس بن يزيد نحوه، كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها به، وقال الترمذي: "حسن صحيح". وانظر الكلام عن فصاحته ﷺ في **غريب الحديث** للخطابي: ٦٤/١ فقد أبدع وأجاد.

[2] أخرجه البخاري في الأدب، باب لا يسب الرجل والديه رقم (٥٩٧٣) عن إبراهيم بن سعد، ومسلم في الإيمان، باب الكبائر وأكبرها رقم (١٤٦) عن ابن الهاد وشعبة وسفيان، أربعتهم عن سعد بن إبراهيم، عن حميد بن عبدالرحمن، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما به.

[3] أخرجه البخاري في الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس رقم (١٠٤٣) عن شيبان أو فيه باب الدعاء في الكسوف (١٠٦٠) وفي الأدب باب من سمى بأسماء الأنبياء (٦١٩٩) عن زائدة، ومسلم في الكسوف، باب ذكر النداء لصلاة الكسوف (٩١٥) عن زائدة، كلاهما عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

[4] انظر في هذا المعنى: كتاب التصوير الفني في الحديث النبوي، وكتاب **السنة قبل التدوين**: ص٣١، وكتاب مناهج وآداب الصحابة في التعلم والتعليم.



وأما بالنسبة لفهم الأحكام الواردة في كلامه، فكان يطلع عليها ﷺ، فربما أقرهم، وربما صحح لهم وأرشدهم إلى الصواب، فمن الأول اختلافهم في فهم قوله ﷺ إبان غزوة الخندق إذ أمر الصحابة ﷺ بالتوجه إلى بني قريظة، فقال: «ألا لا يصلين العصر إلا في بني قريظة» فانطلقوا، وانقسموا في فهم هذا الأمر إلى فريقين، فريق صلى الصلاة في وقتها وهم في الطريق، وفهموا من كلامه عليه الصلاة والسلام أنه حث منه لهم على الإسراع في الوصول إلى بني قريظة، أن يحثوا السير فلا يدركهم العصر إلا في بني قريظة، وكأنه أراد بحثهم على عدم إقامة صلاة العصر إلا في بني قريظة، والفريق الآخر وقف عند ظاهر النص، فلم يصلوا العصر إلا في بني قريظة تنفيذاً لأمره ﷺ إذ هي عزمة منه، وكان قد خرج وقت الصلاة، فلما ذكر هذا للنبي ﷺ أقرهم جميعاً، و لم يعنفهم[1].

ومن الثاني نهيه ﷺ عن الوصال لما رأى بعض الصحابة ﷺ واصل اقتداء بفعله، وفعله حجة، وعلل النهي بأنه خاص به[2].

ب- الشرح والبيان للحديث من عصر الصحابة إلى عصر التصنيف:

بعد وفاة رسول الله ﷺ جدّت أمور عدة استدعت التوسع في الشرح والبيان، ويمكن إجمالها بما يلي:

١- انتشر الصحابة ﷺ في البلدان، وأدى بعد ذلك إلى تعدد مخارج السنن[3]، واستدعى ذلك الخلاف في فهمها، وعلى إثره ظهرت المدارس الفقهية في تلك البلاد، وأصبح لكل مدرسة منها سمة تتميز بها عن الأخرى.

٢- اتساع رقعة العالم الإسلامي، ودخول الناس في دين الله أفواجاً من كل عرق ولون ولغة، وأدى هذا إلى التمازج والاختلاط بين الأمم، مما جعل فهم بعض الألفاظ النبوية عصية على بعضهم[4]، وكان هذا يدعو الصحابة والتابعين إلى بيان بعض هذه الألفاظ وهذا أيضاً أدى إلى الحاجة الماسة لفهم معانيها ودلالاتها.

---

[1] أخرجه البخاري في صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإيماءً رقم (٩٤٦) وفي المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة رقم (٤١١٩) ومسلم في الجهاد، باب المبادرة بالغزوة (١٧٧٠) كلاهما عن عبدالله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية ابن أسماء عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما به، وقع في لفظ مسلم "الظهر". وانظر تمام الكلام على الحديث في **فتح الباري**: ٤٠٨/٧.

[2] انظر أحاديث الوصال في **جامع الأصول**: ٣٧٩/٦، والكلام عنها في **فتح الباري**: ٢٠٢/٤.

[3] انظر **هدي الساري**: ص٦.

[4] انظر **النهاية**: ٥/١.

٣- ظهور الأهواء والأقوال المنكرة، ومبادئ المذاهب الكلامية المنحرفة، واتكاء هؤلاء على أحاديث نبوية احتجوا بها أوردوها لمخالفتها العقل في زعمهم، والذي جعلوه مقدماً في الاستدلال وعلى سبيل المثال رد ابن عمر رضي الله عنهما على القدرية بحديث جبريل عليه السلام الشهير[١].

٤- حصول الخلاف السياسي، وما أدى إلى تناحر وتنازع واستدلال بالنصوص في غير محلها، وفهمها على غير مقصودها، وعلى سبيل المثال رد سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنهما على من يسبُّ علي بن أبي طالب ﷺ، وتعييره بأبي التراب، فرد عليهم مبيناً سبب التسمية، وأنه كان من أحب الأسماء إليه رضي الله عن الصحابة أجمعين[٢].

٥ ــ تباعد الزمن عن عصر الرسالة ، وكلما بعدت العصور عن عصر الرسالة كانت أحوج إلى فهم مراد الشارع، وفهم السنة المطهرة ضرورة لأنها سبيل إلى فهم كلام الله، وتحقيق معنى الاتباع للنبي ﷺ وتحقيق معنى أشهد أن محمداً رسول الله .

هاتان المرحلتان كان الشرح الحديثي مضموماً إلى الرواية للحديث نفسه، وتفرعت بسبب ما سبق جملة من العلوم الشرعية كعلم الفقه بمدرستيه (الأثر والرأي) وقيام جملة من أعلام الهدى من علماء الإسلام بإثراءه مستندين على فهم القرآن والسنة، وكذلك علوم العقيدة التي تصدت للأهواء والمذاهب البدعية، وعلوم التفسير حيث أن السنة كانت المنهل الثاني للتفسير القرآني .. إلى غير ذلك.

والملاحظ أن الاختلاف بين أهل ذلك العصر في تفسير ألفاظ الحديث أقل من اختلافهم في الاستنباط والفهم[٣].

المطلب الثاني: الشرح الحديثي في عصر التصنيف:

إن الكتابة في هذا الموضوع ليست من باب التاريخ لأن هذا يستحق أن يكون به موضوعاً مستقلاً، لكثرة التصانيف وتشعب أنواعها بل ستكون الكتابة من باب رصد الظواهر البارزة في كل عصر، والتطور الذي صاحب هذا العلم في كل فترة.

---

[١] أخرجه مسلم في الإيمان بطرق متعددة رقم (١).

[٢] الحديث في **صحيح مسلم** كتاب الفضائل باب فضائل علي ﷺ رقم (٦٢٢٩) حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل ﷺ به.

[٣] انظر **مجموع الفتاوى**: ١٣/٣٣٣.

أولاً: شرح الحديث في القرنين الثاني والثالث الهجريين:

أولاً: يمكن أن يقال أن الشرح الموضوعي المتعلق بالمعنى الجامع للحديث كان الأسبق في الظهور تصنيفاً، وذلك لما قام العلماء الكرام - رحمهم الله - بوضع مصنفات مرتبة على الكتب، وهذه الكتب مرتبة على الأبواب المندرجة فيها، وكان ظهور ذلك بين عامي ١٤٠ - ١٦٠هـ وذلك بجمع الأحاديث والآثار المتعلقة بباب واحد على حدة[١]، ثم جمعت هذه الأبواب في مصنف واحد[٢]، وكان لمؤلفيها اختيار في الأحاديث والآثار كالإمام مالك رحمه الله ت ١٧٩هـ، حيث توخى في كتابه الموطأ القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم[٣].

ولما كانت أذهان العلماء حاضرة، والفهم للحديث وأنواعه وطرق إيراده ظاهرة لمن يطالع كتب الأئمة، فلم يكثر كلام المصنفين لشرح الحديث إلا بصورة موجزة، ولذا اتخذ الشرح الموضوعي صوراً عدة:

أ- الشرح الموضوعي: وذلك بإيراد الأحاديث المرفوعة في موضوع واحد وملاحظة التناسب بينها بإيراد العام ثم الخاص، أو المنسوخ ثم الناسخ، وهذا ملاحظ في صحيح[٤]، وقد يبوب لهذه الأحاديث بعنوان استنباطي يشير إلى المراد وهذا ملاحظ في سنن النسائي الكبرى والصغرى.

ب- الشرح الموضوعي بإيراد الحديث المرفوع، وبعض الشواهد القرآنية، والتفسير، وإيراد بعض أقوال أهل العلم مع التبويب الاستنباطي، ويظهر بصورة جلية عند الإمام البخاري في صحيحه[٥]، واستفاد منه تلميذه الترمذي في جامعه[٦].

ج- الشرح الموضوعي بإيراد الحديث المرفوع وما في معناه من آثار مع التبويب، وهذا واضح في مصنفي عبدالرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١هـ، وأبي بكر ابن أبي شيبة ت ٢٣٥هـ

---

[١] انظر **كتاب المناسك** لابن أبي عروبة ت ١٥٦هـ؛ وكتاب **البر والصلة** لابن المبارك ١٨١هـ.

[٢] انظر على سبيل المثال **الجامع** لمعمر بن راشد ت ١٥٤هـ.

[٣] انظر حول هذا الموضوع **هدى الساري**: ص٦.

[٤] انظر **مقدمة شرح صحيح مسلم**: ١٤/١، ٢١، ٢٣.

[٥] انظر **هدي الساري**: ص٨.

[٦] انظر كتاب **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**.



رحمهما الله وكذلك سعيد بن منصور ت ٢٢٧هـ.

د- إفراد بعض الموضوعات بالتصنيف وسياقها على طريقة نوع من الأنواع السابقة، وقد يستطرد المصنف في التعليق على الحديث والجمع بينه وبين ما يعارضه مثل كتاب الزهد لوكيع بن الجراح ت١٩٧هـ، والفتن لنعيم بن حماد المروزي ت ٢٢٨هـ، وكتاب الأموال، والطهور لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٢٤هـ، وجزء رفع الدين، وجزء خلق أفعال العباد للبخاري، و أبو بكر ابن أبي الدينا ت ٢٨١هـ في تصانيفه الكثيرة من أبواب البر والصلة والأدب والرقائق وغيرها.

هـ- الاستعانة بالشرح الموضوعي في العلوم التي يحتاج فيها إلى الحديث الشريف كما هو ملاحظ في كتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩هـ، والإمام محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤هـ. وغيرهما في كتبهم المتعددة في العقائد والتفسير والفقه فشرح هؤلاء للأحاديث – كما أشار ابن الأثير رحمه الله[١] – إنما هو بسبب تعلقها بما هم بصدده من بيان العقائد أو التفسير أو الأحكام الشرعية فحينما ذكروها فهي في مقام الاستدلال ليستنبط منها ما يريده، و لم يخصوا تلك الأحاديث بكتاب مفرد، قصدوا منه الشرح، فإيرادهم لها تبع لا قصد.

ويلاحظ كذلك أن كثيراً من مؤلفي هذه الكتب الموضوعية، لم يعنونوا كتبهم بمسمى الشرح، إلا أن صنيعهم فيها يقتضي أن يكون شرحاً أو نوعاً منه لمن تأمل.

ويلاحظ أيضاً أن الظواهر التي جدت في هذا العصر من خلافات عقدية وفقهية، وظهور للبدع الفلسفية التي اعتمدت على العقل مهملة الآثار، أثر كبير في ظهور وكثرة المصنفات في الحديث الموضوعي الجامعة للأحاديث والآثار من مثل كتب الإمامين محمد بن الحسن والشافعي، والرد على بشر المريسي لعثمان بن سعيد الدارمي ت ٢٨٠هـ.

وأما الحديث التحليلي المتعلق بذات الحديث فقد اتخذ مراحل كثيرة حتى وصل إلى دور الاكتمال والنضج، فكانت بدايته بعلم بيان المفردات الحديثية الذي اصطلح عليه باسم غريب ألفاظ الحديث، وقد جزم ابن الأثير رحمه الله بأن أول من دوّن شرح الحديث هو أبو عبيدة معمر بن المثنى[٢]

---

[١] في **الشافي في شرح مسند الشافعي**: ٤٦/١، وابن الأثير هو المبارك بن محمد بن عبدالكريم أبو السعادات الشيباني الجزري، القاضي الإمام، المصنف، والكاتب، تصانيفه عظيمة النفع، جليلة الشأن، فلج آخر عمره، وتوفي بالموصل سنة ٦٠٦هـ وله ثلاثة وسبعون سنة. انظر **وفيات الأعيان**: ١٤١/٤، **السير**: ٤٨٨/٢١.

[٢] **الشافي في شرح مسند الشافعي**: ٤٦/١.

ت ٢٠٨هـ، والحق أن التصنيف قد تقدم قبل أبي عبيدة، فقد صنف عبدالله بن وهب المصري ت ١٩٧هـ كتاباً في غريب الموطأ[١]، وبهذا فإن التصنيف في هذا النوع كان في القرن الثاني الهجري، وبه تتحدد أولية ظاهرة أخرى وهي الاعتناء بشرح كتب بعينها من كتب الحديث، وهو الأمر الذي أصبح مسيطراً على شرح أغلب العلماء في العصور التالية، حيث أن ابن وهب توجه إلى كتاب الموطأ بشرح غريب ألفاظه. وفي القرن الثالث تتابع التصنيف في شرح الموطأ فقد شرحه جماعة، ذكرهم الذهبي في السير[٢].

ثانياً: ومن الظواهر في هذا القرن:

١- تتابع التصنيف في غريب ألفاظ الحديث دون التقيد بألفاظ كتاب معين، بأجزاء صغار لجملة من العلماء[٣]، حتى جاء أبو عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤هـ فصنف كتابه الشهير غريب الحديث[٤] الذي أصبح عمدة لمن ألف في هذا الفن، وتفنن أبو إسحاق إبراهيم الحربي ت ٢٨٥هـ في كتابه غريب الحديث في التصنيف مرتباً له على المسانيد باسطاً القول في البيان إلا أنه لطول الكتاب ترك وهجر[٥].

وبنى ابن قتيبة ت ٢٧٦هـ على كتاب أبي عبيد ، باستدراك ما فاته و لم يودعه شيئاً مما في كتاب أبي عبيد إلا على وجه التعقب، ويلاحظ أن ابن قتيبة رحمه الله، زاد على شرح الغريب استنباط بعض الأحكام من الأحاديث، والاستدلال بهذه الأحاديث على بعض الأحكام.

٢- ظهر في هذا القرن إفراد بعض الأحاديث بالشرح مثل شرح حديث أم زرع لإسماعيل ابن أبي أويس المدني ت ٢٢٦هـ[٦].

٣- ظهر في القرن الثالث الكتب المتعلقة بعلوم الحديث المختلفة التي تعتبر مورداً رئيساً من موارد علم شرح الحديث سواء منها ما يتعلق بالمتن مثل كتب مختلف الحديث، للإمام الشافعي وللإمام ابن قتيبة رحمهم الله، والناسخ والمنسوخ للإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ،

---

[١] انظر **سير أعلام النبلاء**: ٣/٢٢٥.

[٢] **السير**: ٨/٨٦.

[٣] انظر وصفها في **غريب الحديث** للخطابي: ١/٥٠.

[٤] انظر وصف منهجه في كتاب **الإمام أبو عبيد وجهوده في خدمة السنة**: ص٤٦.

[٥] انظر **النهاية**: ١/٥، وانظر مقدمة محقق القطعة المطبوعة من الكتاب.

[٦] وقد حفظه الحافظ ابن ديزيل في **جزئه** المشهور: ص٧١ فيما قرأه علي إسماعيل.

وأبي داود السجستاني ت ٢٧٥هـ. أو ما يتعلق بالإسناد مثل معرفة الرجال كالتاريخ الكبير للبخاري، والطبقات الكبرى لابن سعد ٢٣٠هـ، والإخوة والأخوات لعلي بن عبد الله ابن المديني ت ٢٣٢هـ، وغيرها في فنون متعددة ، وأصبحت هذه الكتب مما يحتاجه الشراح في كتبهم اللاحقة في العصور الآتية.

ثانياً: الشرح الحديثي في القرن الرابع الهجري:

امتدت الظواهر المذكورة في الفترة الزمنية السابقة طوال هذا القرن، وكان من الظواهر الجديدة:

١- شرح جملة من الكتب المصنفة في العصر السابق مثل أعلام السنن شرح صحيح البخاري، ومعالم السنن شرح لسنن أبي داود وكلاهما للخطابي.

٢- ظهور كتب في شرح الحديث استفاد مصنفوها من علوم الحديث المختلفة في شروحهم، بحيث أصبحت كتب غريب الألفاظ مورداً لكتب الشروح من عدة موارد، بعد أن كانت هي المشار إليها ممثلة لهذا العلم، واعتنى الشراح بإيراد الأحاديث، واستنباط الأحكام والآداب والكلام على الرجال مع ضم الكلام عن غريب الألفاظ مع ما سبق وإزالة ما يكون في الأحاديث من تعارض ظاهر وهو المسار الذي مضت عليه جل كتب الشروح في العصور اللاحقة، مع الزيادة بمرور القرون بما يوافق حاجة الناس، ولعل أول كتاب في هذا هو تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠هـ[١]، ويقاربه في صنيعة كتاب الهداية إلى علم السنن للحافظ أبي حاتم ابن حبان ت ٣٥٤هـ، وقد توارد ثناء الأئمة على الكتابين[٢].

ويلاحظ في الكتابين مع قريبهما شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي وشرح مشكل الآثار له أيضاً، تأثرها بالجدل الحاصل في ذلك العصر بين مدرستي الرأي والأثر الفقهيتين.

٣- ظهور كتب الشروح لأحاديث في الآداب والرقائق والعقائد خاصة تحليلياً في البعض وموضوعياً في البعض الآخر، مثل:

أ- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان في الآداب ومكارم الأخلاق.

---

[١] انظر الكلام عنه في **مقدمة محقق الكتاب** الذي طبع منه قطع من مسانيد عمر وعلي وابن عباس ﷺ.

[٢] انظر **مقدمة مسند علي من تهذيب الآثار**: ص٧، ١٠، وانظر عن الثاني **معجم البلدان** لياقوت الحموي: ١/٤١٨.



ب- نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول لأبي عبد الله محمد بن علي المعروف بالحكيم الترمذي ت نحو ٣١٨هـ[١]. وله أيضاً كتاب "المنهيات" جمع الأحاديث التي ورد فيها نهى وتكلم عن الحكم وراء هذا النهي.

ج- تنبيه الغافلين لأبي الليث السمرقندي ت ٣٧٣هـ في الوعظ والتذكير.

د- معاني الأخبار وشرح الآثار لأبي بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي ت ٣٨٤هـ.

ويلاحظ في الكتب الأربعة الآنف ذكرها أنها ماضية على النهج الصوفي الذي يعتني بالرقائق والزهديات، والبحث في طبائع النفوس، وحقائق المعاني.

٤- ظهور شرح الأحاديث الأربعينية مثل الأربعين حديثاً لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري ت ٣٦٠هـ.

ويلاحظ في كثير من الشروح السابقة وغيرها، ظهور الاستشهاد في المعاني والاستنباط بكلام من سبق من أهل العلم والفقه والحديث وغيرهم.

ثالثاً: كتب الشروح في القرنين الخامس والسادس:

كلما تأخر عصر المؤلف كلما اتسعت مروياته وكثر اطلاعه، وهذا ما ظهر في المصنفات في هذا العصر حيث ظهرت جملة من الظواهر وهي:

١- ظهور الموسوعات العلمية الممثلة للشرح الموضوعي والتحليلي، والتي بذل مصنفوها الوسع في استقصاء ما يتعلق بالموضوع من أحاديث، والاستدلال بها والاستنباط، أو ما يتعلق بالحديث من مسائل مثل الخلافيات للإمام أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ، والسنن الكبرى، ودلائل النبوة والآداب، والجامع لشعب الإيمان كلها له وغيرها، ومنها كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للحافظ ابن عبد البر ت ٤٦٣هـ، وكذلك الاستذكار له أيضاً.

٢- انتهت في هذا العصر الظاهرة التي كانت في العصور السابقة والمتمثلة باختيار الشارح أحاديث من مروياته التي يستقل بروايتها هو ثم يتولى شرحها، ويظهر أن كتاب شرح السنة للبغوي الحسين بن مسعود ت ٥١٦هـ، هو من أواخر ما ألف على هذا النهج[٢].

---

[١] انظر الخلاف في تاريخ وفاته في **مقدمة محقق نوادر الأصول**: ١/١٠.

[٢] وإن كان الأئمة بعده يروون الأحاديث التي يشرحونها بالسند، إلا أن هذه الرواية من باب حفظ سنة الإسناد في هذه الأمة.



٣- بداية التوجه إلى الصحيحين والموطأ وجامع الترمذي بالعناية شرحاً وبياناً، وإن سبق شرح بعضها في العصر السابق، إلا أن هذا التوجه كان تأصيلاً لخطوة يأتي ذكرها في العصر التالي، فمن الكتب شرح صحيح البخاري لعلي بن خلف بن عبدالملك أبي الحسن بن بطال ت ٤٤٩هـ، والمعلم بفوائد مسلم لأبي عبدالله محمد ابن علي المازري ت ٥٣٦هـ، وعارضه الأحوذي في شرح الترمذي لأبي بكر محمد بن العربي ت ٥٤٣هـ[1].

بل وحصل الجمع بين جملة من هذه الكتب وشرحها جميعاً مثل تفسير غريب ما في الصحيحين لمحمد بن نصر الحميدي ت ٤٨٨هـ، ومشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ت ٥٤٤هـ، خصّه بأحاديث الموطأ والصحيحين.

٤- انتقى علماء هذا العصر ومن قبلهم أحاديث من كتب عدة ثم رتبوها على الأبواب، ثم قام جمهرة من العلماء بشرح هذا المنتقى، ومن أوائل هذه الكتب مصابيح السنة، للبغوي السابق ذكره، وقد اعتنى العلماء به شرحاً وبياناً على مر العصور، ومن أوائل شروحه كتاب الميسَّر لشهاب الدين فضل الله بن حسين التوربشتي ت ٦٠٠هـ[2].

رابعاً: كتب الشروح الحديثية من القرن السابع إلى نهاية القرن العاشر:

تعتبر هذه الفترة الطويلة من أغنى الفترات بكتب الشروح الحديثية وتميزت بظواهر كان لها أثر في المصنفات ومنها:

١- استقرار العمل على الكتب الستة المعروفة ، فتوجه العلماء إلى جمع أحاديث الكتب وترتيبها والتعليق على معانيها وشرح غريبها، ومن هذه الكتب جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ للمبارك ابن الأثير رحمه الله ت ٦٠٦هـ[3].

٢- وتبعاً لهذا الأمر فقد ظهرت كتب الزوائد، والتي اقتصر فيها على جمع الأحاديث الزائدة على ما في الكتب الستة من غيرها وتصنيفه على الأبواب، وكثير من هذه الزوائد موجودة في كتب غير مرتبة موضوعياً على الأبواب[4]، وكونت بهذا ثروة كبيرة لمن يروم

---

[1] انظر **تاريخ التراث العربي:** ١/١٧٨، وحتى٢١٠، ٢٣٥، ٢٤٢؛ **الرسالة المستطرفة:** ص١٥٧.

[2] انظر شروح هذا الكتاب في **كشف الظنون:** ٢/١٦٩٨.

[3] هذا الكتاب رتب أحاديث الكتب الخمسة، جامع البخاري وجامع مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النسائي الصغرى، وجامع الترمذي، وأضاف إليها كتاب الموطأ للإمام مالك- على الكتب والأبواب.

[4] انظر الكلام على معنى هذه الكتب وأنواعها وغاياتها في كتابي **علم زوائد الحديث** د/ خلدون الأحدب والآخر لعبدالسلام علوش.

الشرح الموضوعي مثل زوائد ابن حبان على الصحيحين لمغلطاي بن قليج الحنفي ت ٧٦٢هـ. وجامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن للحافظ ابن كثير ت ٧٧٤هـ. ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للإمام الهيثمي ت ٨٠٧هـ، والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ.

٣- وكان لهذين الأمرين أثر في ظهور جملة من المصنفات واسعة المادة في الشرح الموضوعي والتحليلي معاً كما يلحظ هذا في كتاب الترغيب والترهيب للمنذري ت ٦٥٦هـ وغيره.

٤- ولتأخر علماء هذه العصور فقد توفر لديهم الاطلاع الكامل على كتب من سبق، والاستفادة منها في شرح أبواب بعينها موضوعياً، مع التحقيق والتحرير في أكثرها. مثل كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي ت ٦٢٨هـ. والأذكار للإمام النووي. والإمام الذهبي في جملة من أجزاءه الحديثية مثل العرش وكتاب العلو للعلي الغفار، ومسألة السماع وغيرها. وكذا في كتب ابن القيم وابن رجب والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم.

٥- ظهر في هذه العصور انتقاء جملة من أحاديث بعض الكتب وخصها بالشرح كما فعل عبدالله بن سعد بن أبي جمرة ت ٦٩٩هـ، حيث انتقى من أحاديث البخاري وشرحها في كتابين[1]. ومثل شرح ثلاثيات البخاري لمحمد بن عبدالدائم ت ٨٣١هـ[2].

٦- ظهور الحواشي على الكتب كحاشية ابن القيم على سنن أبي داود.

٧- توجهت عناية الأئمة بشرح بعض الكتب التي لم يسبق شرحها في العصور السابقة، مثل كتاب الشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير. والإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام لمغلطاي، وهو شرح لسنن ابن ماجه. وزهر الربى على المجتبى لجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ.

٨- شرح زوائد كتب على الصحيحين وغيرها ، مثل شرح ابن الملقن ت ٨٠٤هـ زوائد المجتبى على الأربعة يعني الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي، وله شرح زوائد ابن ماجة على الصحيحين والسنن[3].

---

[1] انظر **تاريخ التراث العربي**: ١/٩٣.

[2] المصدر السابق: ١/١٩٧.

[3] انظر **كشف الظنون**: ١/٥٥٨، ١٠٠٤، ٢/١٠٠٦.

٩- ومنها كتب أراد مصنفوها جمع حديث النبي ﷺ على الاستقصاء، ككتاب الجامع الصغير من حديث البشير النذير ﷺ للسيوطي، اقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة إلا في النادر، مرتباً لها على الحروف، رامزاً إلى من خرجها حاكماً عليها بما يليق بها، وقد شرحه جماعة من أولهم تلميذ المصنف شمس الدين محمد بن العلقمي الشافعي ت ٩٢٩هـ[١].

١٠- ظهرت في هذه العصور ما يمكن أن يسمى بشرح الشروح حيث يعمد المؤلف إلى كتاب ألف في شرح الحديث، فيعمد إلى شرحه مثل "نخب الأفكار في شرح معاني الآثار" و"مباني الأخبار في شرح معاني الآثار" للإمام محمود بن أحمد العيني ت ٨٥٦هـ شرح فيهما كتاب شرح معاني الآثار للطحاوي[٢].

١١- في هذا العصر كانت موارد علم شرح الحديث قد اكتملت من جهة المتن والسند ، لتتخذ فيه جانب التحقيق والتعقب والاستنباط والزيادة، والترتيب والتنقيح، وكانت للعصور التي بعدها مصدراً أساساً تكاد أن تكون عمدة لها مثل شروح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد وابن الملقن، وشرح النووي على صحيح مسلم وفتح الباري شرح صحيح البخاري، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري.

خامساً: كتب الشروح الحديثية من القرن الحادي عشر وحتى نهاية القرن الثالث عشر:

من المعلوم عند المؤرخين أن الطبيعة التي اكتسبتها هذه العصور أثر في كتب الشروح الحديثية، إذ اتسمت بالجمود العلمي، الذي توقف فيه العلماء على كتب السابقين، اختصاراً وتحشية ونقلاً وتعقيباً لمن سبق، إلا في القليل تبعاً لشخصية المصنف، أو جملة من المحققين مثل الأمير الصنعاني والشوكاني وغيرهما، ففي تصانيفهم جملة من الأبحاث العلمية الرائقة.

ومن الظواهر التي جدت: كتب الشروح بغير اللغة العربية من مثل: تيسير القارئ في شرح صحيح البخاري لنور الحق عبدالحق البخاري ت ١٠٧٣هـ، باللغة الفارسية. وحاشية عون المعبود باللغة الهندوستانية للمولوي وحيد الزمان[٣].

---

[١] **كشف الظنون:** ٥٦٠/١.

[٢] **تاريخ الأدب العربي:** ٢٦٢/٣.

[٣] **تاريخ التراث العربي:** ١٩٠/١، ٢٣٧.

سادساً: علم شرح الحديث في القرنين الرابع عشر والخامس عشر:

جدت في هذا العصر ظواهر عدة كان لها أثر كبير في كثرة التصنيف وتنوعه، وذلك بكثرة وسائل النشر وسهولتها، وتعدد المخاطبين بالشروح الحديثية. فمن هذه الظواهر:

١- ظهور الشرح المدرسي: نظراً لتنظيم التعليم على صورته الحاضرة في هيئته المدرسية والجامعية، احتاج مدرسو الحديث في الجامعات والمعاهد والمدارس إلى وضع كتب ميسرة تخاطب الدارسين[١]، مثل المصباح المنير شرح أحاديث البشير للشيخ أمين محمود خطاب السبكي ت ١٣٥٢هـ[٢]. وكتاب المنهل الحثيث في شرح الحديث د/ موسى شاهين لاشين وغيرها كثير.

٢- ظهرت المنهجية العلمية المتعارف عليها في كتابة البحوث والرسائل، مع العناية بالعزو والتخريج والتوثيق وبه استقرت الصورة الأمثل للشروح بنوعيها.

٣- ظهرت كتب الردود الحديثية المفردة، حيث تم شرح أحاديث بعينها طعن فيها مخالفون مع ثبوتها، أو أولت على غير وجه مثل حديث الإصابة في صحة الذبابة للدكتور خليل ملا خاطر وغيره.

٤- ظهرت كتب في مناح عدة وجدت في هذا العصر، ومست الحاجة إليها وتولت موضوعاتها بالشرح الحديثي الموضوعي والتحليلي معاً مثل: الإعجاز العلمي في السنة النبوية للدكتور صالح بن أحمد رضا، وكتاب التصوير الفني في الحديث الشريف لمحمد لطفي الصباغ وغيرها.

٥- كان لظهور الطباعة، وتيسر وسائل النشر الورقي والمرئي والسمعي ثم الإلكتروني بعد ذلك أثر في كثرة التصنيف وتنوعه وسهولة وصوله إلى المتلقي، وصعوبة حصر هذه الكتب، حتى أن جملة من الشروح حصرت من الوسائل الإعلامية كشرح رياض الصالحين للعلامة محمد بن صالح بن عثيمين، رحمه الله من خلال دروسه التي كان يلقيها في مسجده.

---

[١] انظر **كتاب جهود المعاصرين في خدمة السنة**: ص٨١.

[٢] انظر **السنة النبوية في القرن الرابع عشر**: ٦٧٧/٢.



خاتمـــة:

وإذ آن لي أن أضع القلم في ختام هذا البحث فإنه لا بد من تسطير ما ظهر لي من نتائج وتوصيات:

١- أهمية تأصيل هذا العلم وتقعيده، وبيان غاياته، وحدوده لتعلقه بتراث علمي ضخم يتمثل في كتب الشروح الحديثية من جهة، ومن جهة أخرى ليكون أساساً يرجع إليه من يقوم بشرح الحديث، ويحاكم إليه من لم يتأهل ويروم شرح الحديث.

٢- تبين أن هذا المجال في حاجة إثراء من قبل الباحثين في جوانبه المتعددة المذكورة في هذا البحث، من مثل مناهج الشراح في كتبهم، وتاريخ علم شرح الحديث وتطوره عبر العصور.

٣- ظهرت في هذا البحث من الجهة التاريخية غلبة الجانب التطبيقي على الجانب التقعيدي، حيث ظهر في الجانب التطبيقي عناية الأئمة بحديث رسول الله ﷺ حيث أصبح علم شرح الحديث علماً موسوعياً، شمل سائر العلوم حسب تعلقها بالحديث، بل صارت مصدراً مهماً لا يستغنى عنه في علوم متعددة كالعقيدة والتفسير والفقه والأصول والنحو ... الخ.

٤- أن كتب الشروح الحديثية كانت تتسع مادتها مع مرور الزمان لمسيس الحاجة إليها من ناحية، ومن ناحية أخرى اتساع المادة العلمية لدى الشارح، وتجدد الوقائع التي تحتاج إلى معالجة حديثية.

هذه أبرز ما في هذا البحث من جوانب، ويمكن تلمس المزيد بالتأمل في البحث.

هذا، وأسأل الله أن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى وأن يغفر لي ولوالدي يوم يقوم الحساب، وأن يصلح أزواجنا وذرياتنا ويصرف عنا وعنهم السوء والفحشاء، وأن يجعلنا وإياهم من عباده المخلصين. وأسأل الله جلت قدرته أن يوفق الجميع لما يحب ويرضى، وأن يتقبل مني هذا البحث ويجعله حجة لي لا عليّ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

وفي الختام أشكر الجامعة الإسلامية في ماليزيا أن أتاحت لي الفرصة للمشاركة بهذا البحث، وأسأل الله تعالى لهم التوفيق.

وكان الفراغ من هذا البحث الساعة التاسعة من صبيحة الاثنين الموافق ١٤٢٦/١٠/٢٦هـ بمنْزلي في قرية آل حميِّد.

مراجع البحث

١- **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين:** للدكتور نور الدين عتر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٢- **البداية والنهاية:** لابن كثير إسماعيل بن عمر ت ٧٧٤هـ، دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ.

٣- **البرهان في علوم القرآن:** للزركشي أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر ت ٧٩٤هـ، تحقيق يوسف المرعشلي ورفاقه، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ.

٤- **تاريخ الأدب العربي:** لكارل بروكلمان، تعريب د/ عبدالحليم النجار، دار المعارف – مصر ١٩٧٧م.

٥- **تاريخ التراث العربي:** لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية د/ محمود فهمي حجازي، د/ فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

٦- **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار:** للطبري محمد بن جعفر بن جرير، ت ٣١٠هـ، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني القاهرة.

٧- **التيسير في قواعد علم التفسير:** للكافيجي محمد بن سليمان ت ٧٨٩هـ، تحقيق ناصر المطرودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٨- **الجامع:** للترمذي محمد بن عيسى بن سورة ت ٢٧٩هـ، إشراف صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ مطبوع ضمن موسوعة الكتب الستة، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.

٩- **جامع الأصول في أحاديث الرسول** ﷺ: لابن الأثير المبارك بن محمد ٦٠٦هـ، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٠- **جامع بيان العلم وفضله:** لابن عبد البر تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١١- **الجامع الصحيح:** للبخاري محمد بن إسماعيل ت ٢٥٦هـ، ضمن موسوعة الكتب الستة السابق ذكرها.

١٢- **الجامع الصحيح:** لمسلم بن الحجاج القشيري ت ٢٦١هـ، انظر السابق.

١٣- **الجامع لأحكام القرآن**: للقرطبي محمد بن أحمد الأنصاري ت ٦٧١هـ، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

١٤- **جزء فيه حديث** الحافظ بن ديزيل إبراهيم بن الحسين الهمداني ت٢٨١هـ، تحقيق عبد الله بن محمد البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٥- **جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة**: لمحمد بن عبد الله أبي صعيلك، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٦- **حجية السنة**: د/ عبدالغني عبدالخالق، دار الوفاء، المنصورة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

١٧- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني ت٣٤٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.

١٨- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر ت٦٥٢هـ، دار الجيل، بيروت ١٤١٤هـ.

١٩- **الرسالة**: للشافعي محمد بن إدريس ت ٢٠٤هـ، تحقيق أحمد بن محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: للكتاني محمد بن جعفر ت ١٣٤٥هـ بعناية محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ.

٢١- **الروض البسام بترتيب فوائد تمام**: جاسم بن سليمان الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٢٢- **سنن أبي داود** سليمان بن الأشعث ت ٢٧٥هـ ضمن موسوعة الكتب الستة، تقدم.

٢٣- **سنن الدارمي** عبد الله بن عبدالرحمن ت٢٥٥هـ، دار إحياء السنة النبوية.

٢٤- **السنة قبل التدوين**: للدكتور/ محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٢٥- **السنة النبوية في القرن الرابع عشر**: لأحمد محمد محمد سالم، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية أصول الدين في القاهرة ١٤١٢هـ.



٢٦- **سير أعلام النبلاء**: للذهبي محمد بن أحمد ت ٧٤٨هـ، تحقيق نخبة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الطبعة السابعة ١٤١٠هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٧- **الشافي شرح مسند الشافعي**: لابن الأثير تحقيق أحمد سليمان وياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٢٨- **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للقاري علي بن سلطان محمد القاري ١٠١٤هـ، تحقيق محمد وهيثم نزار تميم، دار الأرقم بيروت.

٢٩- **شرح مشكل الآثار**: للطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة الحجري ت ٣٢١هـ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٣٠- **شرح معاني الآثار**: للطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٣١- **الصحاح**: للجوهري إسماعيل بن حماد ت٤٠٠هـ، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٢- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: للعيني محمود بن أحمد ت ٨٥٥هـ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ، شركة مصطفى الحلبي، مصر.

٣٣- **غريب الحديث**: للحربي إبراهيم بن إسحاق ت ٢٨٥هـ، تحقيق د/ سليمان بن إبراهيم العايد، من مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٤- **غريب الحديث**: للخطابي، حمد بن محمد البستي ت٣٨٨هـ، تحقيق عبدالكريم الغرباوي، من مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

٣٥- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لابن حجر، حقق الأجزاء الأولى عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، بيروت.

٣٦- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للسخاوي محمد بن عبد الرحمن ت٩٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧- **القاموس المحيط**: للفيروزآبادي، محمد بن يعقوب ت ٨١٧هـ، مؤسسة الحلبي وشركاه.

٣٨- **قانون التأويل**: لابن العربي محمد بن عبدالله المعافري ت ٥٤٣هـ، تحقيق محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

٣٩- **الكاشف عن حقائق السنن:** للطيبي الحسين بن محمد بن عبدالله ت٧٤٣هـ، تحقيق محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٤٠- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله ت١٠٦٧هـ، دار الفكر، بيروت ١٤١٠هـ.

٤١- **لسان العرب المحيط:** لابن منظور محمد بن مكرم ت ٧١١هـ، إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.

٤٢- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية:** جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم وابنه محمد، توزيع الرئاسة العامة لشؤون الحرمين.

٤٣- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:** للرامهرمزي، الحسن بن عبدالرحمن ت٣٦٠هـ، تحقيق د/ محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

٤٤- **المخصص:** لابن سيدة علي بن إسماعيل ت ٤٥٨هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٤٥- **المستدرك على الصحيحين:** للحاكم بن عبدالله ابن البيع ت ٤٠٥هـ، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٦- **المسند:** لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى ت ٣٠٧هـ، تحقيق إرشاد الحق الأثري، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٧- **مسند الشاميين:** للطبراني أبي القاسم سليمان بن أحمد ت ٣٦٠هـ، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٤٨- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** للفيومي أحمد بن محمد ت ٧٧٠هـ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٩- **معالم السنن:** للخطابي، تحقيق أحمد شاكر، ومحمد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٥٠- **معجم البلدان:** للحموي ياقوت ت ٦٢٦هـ، دار صادر، بيروت١٤٠٤هـ.

٥١- **معجم الشيوخ الكبير:** للذهبي، تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٥٢- **المعجم الكبير:** للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٣- **معرفة علوم الحديث:** للحاكم، دار إحياءالعلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٥٤- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة:** لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٢- **المفردات في غريب القرآن:** للأصبهاني الحسين بن محمد ت نحو ٦٥٠هـ، نشر د/ محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠م.

٥٥- **مقدمة تحفة الآحوذي شرح جامع الترمذي:** للمباركفوري محمد بن عبد الرحمن ت ١٣٥٣هـ، مصورة عن الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٦- **مقدمة النفح الشذي شرح جامع الترمذي:** للدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٥٧- **مناهل العرفان في علوم القرآن:** للزرقاني محمد بن عبدالعظيم ت١٣٦٧هـ، دار إحياء الكتب العلمية.

٥٨- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** للنووي يحيى بن شرف ت٦٧٦هـ، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت ١٣٩٢هـ.

٥٩- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي:** لابن جماعة محمد بن إبراهيم ت٧٣٣هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٦٠- **موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر:** لابن حجر، تحقيق حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٦١- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** لابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

٦٢- **هدي الساري:** لابن حجر، انظر فتح الباري.

٦٣- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث:** لابن أبي شهبة محمد بن محمد، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٦٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: **لابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر ت٦٨١هـ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.**

